ورقة علمية

دور "النواة التوراتية" في مدن الساحل في الكيان الصهيوني
مدينة اللد نموذجاً

هاني رمضان طالب

تموز/ يوليو 2022

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

ملخص 2

مقدمة 3

صعود اليمين الصهيوني وخصخصة الاستيطان 4

"النواة التوراتية" 8

"النواة التوراتية" والموقف الحكومي الرسمي 11

"النواة التوراتية" في مدينة اللد 14

تبديل التركيبة السكانية في المدينة 17

منظمة مدنية بمهام أمنية 23

مليشيات مدنية بمهام شبه عسكرية 25

الخاتمة 28

دور "النواة التوراتية" في مدن الساحل في الكيان الصهيوني

مدينة اللد نموذجاً

هاني رمضان طالب[1]

ملخص:

يعيش جزء من الفلسطينيين داخل "إسرائيل" في المدن الساحلية، أو فيما بات يسمى إسرائيلياً بـ"المدن المختلطة"، وهذه المدن هي: حيفا، وعكا، ويافا، واللد، والرملة. وفي أعقاب الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة سنة 2005، الذي صاحبه إخلاء المستوطنات هناك، أطلقت الحركة الاستيطانية اليهودية حملة لإعادة احتلال تلك المدن، لتضييق الخناق على أهاليها الأصليين من الفلسطينيين، مدفوعة بدعم سخيٍّ من الحكومة الإسرائيلية ومنظمات خاصة كجمعية (روش يهودي Rosh Yehudi)، في ظلّ تمدد سياسة الخصخصة لتتجاوز النشاط الاقتصادي إلى باقي المجالات الأخرى في "إسرائيل". إذ تمّ خصخصة الاستيطان أيضاً، فنمت مجتمعات استيطانية محلية، عرفت باسم "النوى التوراتية"، مثل: (عميحاي) في شارع أفراهام هليل بمدينة الرملة، و(إليشيف) في اللد، و(أوميتس) في عكا، و(شيرات موشيه) في يافا،[2] وتسعى هذه النوى إلى تخليص المدن الساحلية من ثقافتها وإرثها العربي وبناء الهيمنة اليهودية. خصوصاً،

[1] باحث في العلاقات الدوليـة. حاصل على ماجستير في العلوم السياسية من جامعة الأزهر في غزة. وهو باحث دكتوراه في العلوم السياسية. نشرت له العديد من الدراسات في المواقع والمراكز البحثية.

[2] دانيئيل مونتيريسكو، "استطباق راديكالي: المشهد المتحول للنشاط الاجتماعي في يافا،" مجلة **جدل**، حيفا، العدد 18، تشرين الأول/ أكتوبر 2013، ص 45.

بعدما أن ظهرت هبَّة أيار/ مايو سنة 2021، وما صاحبها وتبعها من أحداث عنف في هذه المدن، بشكل خاص ما شهدته مدينة اللد، عمّق أسباب التوتر والصراع المستمر، الذي يتصاعد مرة ويهدأ مرة لكنه لا ينتهي أبداً.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على ماهية "النواة التوراتية"؛ كظاهرة ذات تأثيرات متنامية تهدد وجود الأقلية الفلسطينية وبقائها في مدن الساحل، واستكشاف مكامن فاعليتها، وطبيعة دورها ومهامها في مدينة اللد كنموذج دراسي.

مقدمة:

بعد النكبة، واحتلال القوات العسكرية الإسرائيلية عموم أرض فلسطين التاريخية سنة 1948، قامت السلطات مباشرة بتجميع القلّة التي تبقّت من السكان الأصلانيين في مدن الساحل، في أحياء محددة، اصطلح على تسميتها، بشكل غير رسمي، بـ"الغيتوهات"، حيث تمّ تجمع 4,000 فلسطيني، من أصل 71 ألفاً، ممن تبقى في يافا في حي العجمي، و600–800 فلسطيني من اللد، من أصل 18,250، جمعوا في منطقتَي حي السكة وحي المحطة، وجمع 150 فلسطينياً من الرملة، من أصل 16,380 في حي الجمل، الذي يحمل حتى يومنا هذا اسم "الغيتو العربي"، بينما جمع 3,200 فلسطيني، من أصل 75 ألفاً، ممن تبقوا في حيفا في حي وادي النسناس،[3] كما هدمت أجزاء كبيرة من مدينة حيفا، مباشرة بعد احتلالها. وكذلك هدمت أجزاء من حي المنشيّة في يافا، وفي سنوات الخمسينيات هدمت أجزاء من يافا العربية، يافا القديمة. أما في مدينة الرملة فمست عمليات الهدم المناطق العربية في نهاية ستينيات القرن العشرين، وصادرت السلطات الإسرائيلية ممتلكات الفلسطينيين واستولت عليها، وبات غالبية

[3] الوجود الفلسطيني في المدن الساحلية وصراع البقاء، موقع عرب 48، 2021/4/24.

الفلسطينيين ممن يسكنون الأحياء الفلسطينية التاريخية في هذه المدن؛ مستأجرين محميين، يعيشون في بيوت تديرها شركتا عميدار Amidar وحلميش Halamish، وهما شركتان عيّنتهما دولة الاحتلال ومديرية أراضي "إسرائيل" كوَكيلتين لإدارة أملاك الغائبين الفلسطينيين، بصرف النظر عن وجودهم الفعلي.

بموازاة ذلك، اعتمدت السلطات الإسرائيلية منذ تأسيس الكيان الصهيوني سياسة تهويد شامل للحيز المكاني، من خلال عملية تكثيف الاستيطان في كامل أرض فلسطين، لكن، وحسب المعطيات على الأرض، فقد تسارعت وتيرة هذه العملية، الاستيطان، بشكل أكبر منذ اعتلاء اليمين واليمين المتطرف سدة الحكم في "إسرائيل"، فلوحظ نمو جماعات من الإسرائيليين اليهود وزيادة عدد المتطرفين، عُرفت باسم "النوى التوراتية" فيما بعد، التي تأتي لتستوطن في قلب المدن الساحلية أو على تخومها بشكل خاص. وهذه النوى عبارة عن جماعات أيديولوجية نشأت على أيدي حاخامات يهودية متطرفة، وقد تمّ تجهيزهم وتربيتهم في بعض الحاضنات والدفيئات التي زرعت الأفكار العنصرية والمتطرفة في عقولهم، وترتبط هذه الجماعات بالعصابات الصهيونية التي هاجرت إلى أرض فلسطين منذ مطلع القرن العشرين، قبل النكبة الفلسطينية سنة 1948، وهي تسعى إلى إعادة توظيف الأدوات ذاتها التي استخدمتها في ذلك الحين، عبر خداع العرب الفلسطينيين، والسيطرة على قطاع العقارات والإسكان، ومن ثم تهجيرهم، حتى لو وصل الأمر إلى استخدام العنف والقتل ضدّ العرب وارتكاب المجازر بحقهم، من أجل تحقيق حلمها في الاستيلاء الكامل على الأرض.

صعود اليمين الصهيوني وخصخصة الاستيطان:

قبل قيام الدولة العبرية، في مرحلة "اليشوف Yishuv"، تبنت طلائع الصهيونية الأولى نظام الكيبوتس Kibbutz، وهو عبارة عن قرى تعاونية صغيرة، تقوم على مبادئ الملكية المشتركة، والعمل الذاتي، والمساواة، والمشاركة في مجالات الإنتاج، والاستهلاك، والتربية. وقد روج حزب العمل Labor Party لهذا النظام لدخول "إسرائيل" في "الاشتراكية الدولية"، وكان الهدف منه إلى جانب الأغراض العسكرية، تعميق انتماء المهاجرين الجدد للأرض. وبعد نشوء "إسرائيل"، تبنى حزب العمل، الذي استمر في الحكم حتى سنة 1977، نظام "دولة الرفاه"، أي الدولة التي توفر كافة الاحتياجات الاقتصادية

والاجتماعية للسكان، اليهود فقط، وكانت تخصص موازنات ضخمة للرفاه الاجتماعي؛ الشيخوخة، والتقاعد، والتأمين الصحي، والإسكان، وتتبنى سياسة التدخل في السوق والحياة الاقتصادية، مثل الاهتمام بحقوق العمال، ومراقبة السوق، وحماية المستهلك، وضبط الأسعار، ودعم السلع الأساسية، ودعم الإنتاج المحلي. وكانت حينها الحكومة اللاعب الأساسي في الاقتصاد، وبدور يوازي دور الهستدروت Histadrut، الذي كان يمتلك قطاعات واسعة من الاقتصاد.[4]

أما بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1973، وبصورة أكبر، مع صعود أحزاب اليمين في "إسرائيل" إلى سدة الحكم سنة 1977، أخذت ملامح توجهات الخصخصة بالظهور، من خلال بيع معظم المنشآت الحكومية، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وإلغاء الدعم على السلع الأساسية، ورفع ضريبة القيمة المضافة من 8% إلى 12%، كما رافق الفترة الواقعة بين السنوات 1977–1985 ارتفاعاً في معدلات التضخم، وركوداً وكساداً في الاقتصاد الإسرائيلي، وزيادة الدين على الحكومة، وانخفاضاً في الأجور، وارتفاعاً في البطالة. مما أدى إلى ضعف الدولة مقابل تعزز قوة المجتمع، واعتماد سياسة ليبرالية على الصعيد الاقتصادي بدءاً من سنة 1985.[5] ولقد أدت هذه التحولات إلى نشوء المجتمع المدني، صاحبه بروز نخبة اقتصادية دفعت باتجاه السوق الحر، ورفع أيادي الدولة عن النشاط الاقتصادي. فبدأ التخلي عن سياسة الرفاه الاجتماعي شيئاً فشيئاً، واعتماد آلية الخصخصة، وقد تسارع هذا التوجه مع

[4] عبد الغني سلامة، "النيوليبرالية في السياسة الإسرائيلية،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، رام الله، العدد 74، تموز/ يوليو 2019، ص 31–49.

[5] لميس فراج، "التوجهات النيوليبرالية في إسرائيل وأثرها على الواقع الفلسطيني،" سلسلة النيوليبرالية الإسرائيلية، مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا، آب/ أغسطس 2020، ص 4.

وصول بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu إلى منصب رئاسة الحكومة سنة 1996، ثم بلغت أوجها في حكومة أريل شارون Ariel Sharon الثانية 2003–2005.[6]

بنيامين نتنياهو

أريل شارون

ومثلما خلّفت النيوليبرالية وراءها كوارث إنسانية واجتماعية في أغلب الدول التي تبنتها، فقد حصل الشيء ذاته في "إسرائيل"، إذ نجح حزب الليكود Likud واليمين عموماً في تحويل الطبقات الشعبية التي تضررت من التوجه الجديد إلى قاعدة انتخابية مهمة للحزب، وذلك، لأن السياسات النيوليبرالية—وفقاً للباحث خالد عنبتاوي—أضرّت كثيراً بالطبقات الوسطى والضعيفة، وأدت إلى تفاقم الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الغنية والفقيرة، حيث زادت معدلات الفقر من 12% في منتصف الثمانينيات إلى 20% في سنة 2018. إلا أن "إسرائيل" تمكنت وبطريقة ما من احتواء تلك التأثيرات، وامتصاص نقمة الشارع بخطاب ديماغوجي، من خلال استغلال تلك الطبقات بجعلها القاعدة الشعبية للأحزاب اليمينية الحاكمة، ومن ثم دعم وتقوية جماعات الاستيطان، لتمثل هي أداة فاعلة من أدوات النظام الكونوليالي في عهد سيطرة اليمين على الحكم في "إسرائيل". بالمقابل، تحسن وضع الطبقات الغنية، فازدادت غنى، وتضاعفت نسبة دخلها من 6% في سبعينيات القرن العشرين إلى 14% في العقد الثاني

[6] نبيه بشير، "التهويد المستحدث – الاستطباق الاثني بقيادة الدولة في عصر النيوليبرالية،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، رام الله، العدد 83، تشرين الأول/ أكتوبر 2021، ص 70–83.

من القرن الـ 21، مما أدى إلى ظهور طبقة جديدة من المستثمرين، لكن وفق أسس غير حكومية أو نقابية مثل (الهستدروت).[7]

ومن أجل تفادي خسران القاعدة الانتخابية العريضة المنتمية للطبقة الفقيرة في المجتمع الإسرائيلي، التي لحقت بها خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة نتيجة توجه الخصخصة، لجأ حزب الليكود عبر حكوماته اليمينية المتعاقبة إلى وسيلتين:[8]

الأولى: آلية تقسيم المجتمع إلى قطاعات، من خلال تحويل الحكومة الإسرائيلية الخدمات التي كانت مقدمة للجميع في السابق، دولة الرفاه، إلى بضائع لا تستطيع الطبقات الفقيرة الحصول عليها، ومن أجل حصول تلك الطبقات على الخدمات ينتظمون في أحزاب قطاعية؛ شاس Shas لليهود الشرقيين، أحزاب دينية للحريديم Haredim، أحزاب صهيونية للمهاجرين الروس...إلخ، وتسعى هذه الأحزاب لسدِّ الفراغ الناجم عن تخلي الدولة عن واجباتها في بعض المجالات، حيث تنشط في الضواحي والأطراف والمناطق التي لا تصلها خدمات الدولة، وتقدم نفسها بديلاً عنها. أما الوسيلة الثانية: فهي الاستيطان، إذ ترافق نمو النشاط الاستيطان مع سياسات الخصخصة، فكلما تقلصت خدمات دولة الرفاه زاد البناء في المستوطنات الإسرائيلية.

تميزت السياسات الإسرائيلية تجاه الأحياء العربية في المدن الساحلية بشكل عام بتوجهَين يحملان المنطق الاستيطاني الإحلالي نفسه، ولكنهما يختلفان من حيث أدوات تطبيقهما التي تتفاعل مع تغير السياسات الاقتصادية لدولة الكيان. فمن ناحية، أهملت مؤسسات الدولة وما زالت الأحياء العربية بشكل متعمد وممنهج، وتواصل سياسات حصر الفلسطينيين في غيتوهات، وهو ما أفقر سكانها الذين

[7] عبد الغني سلامة، "النيوليبرالية في السياسة الإسرائيلية،" ص 41؛ وانظر: 20 بالمئة من الإسرائيليين يعيشون تحت خط الفقر، وكالة الأناضول، 2019/12/31.

[8] عبد الغني سلامة، "النيوليبرالية في السياسة الإسرائيلية،" ص 41.

يعانون حتى اليوم من ضائقة سكنية واجتماعية واقتصادية. أما التوجه الآخر، الذي بدأ في ثمانينيات القرن العشرين، فيستند إلى منطق النيوليبرالية الذي يدفع باتجاه خصخصة ملكية العقارات في هذه الأحياء. فقد عمدت بلديات تلك المدن، إلى تبني مشاريع ترميم وتطوير في بعض من الأحياء العربية، بهدف عرضها للبيع في السوق الحرّة، الأمر الذي زاد من ثمن العقارات في هذه الأحياء، ودفع السكان الأصليين، الفقراء عموماً، إلى ترك هذه الأحياء وإخلائها لمصلحة مواطنين يهود أغنياء.[9]

"النواة التوراتية":

ترجع لفظة "نواة"، حسب البطاقة التعريفية لـ"نواة التوراة" في مدينة اللد،[10] إلى عالم الزراعة والثمار التي باركت فيها أرض "إسرائيل" حسب التصور التوراتي، حيث يعتمد نجاح النشاط الزراعي على ثلاثة عوامل: جودة التربة، وجودة البذرة المزروعة فيها، إضافة إلى جودة العمل المستثمر في الشتلات خلال وقت نموها.

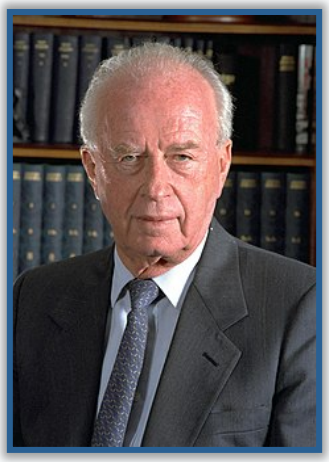

إسحاق رابين

وقد تأسست "نواة التوراة" الأولى في أواخر الستينيات من القرن العشرين في (كريات شمونة) التي أقيمت سنة 1949 على أنقاض قرية الخالصة في منطقة الحدود الشمالية مع لبنان. وفي السنوات التالية، وخصوصاً بعد اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين Yitzhak Rabin، ظهرت عدة نوى جديدة، وتكاثرت دفعة أخرى مهمة بعد فكِّ الارتباط مع غزة في سنة 2005 في عهد حكومة أريل شارون. لقد كان هناك سعي إلى تطبيق مبدأ "الاستيطان في القلوب" في وسط جمهور تيار الصهيونية الدينية، وهو مبدأ يستند بالأساس إلى

[9] نقلاً عن: الفلسطينيون في "المدن المختلَطة" في إسرائيل، موقع الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، انظر: https://www.palquest.org/ar/node/14339 (تمت الزيارة بتاريخ 2022/6/2).

[10] انظر: موقع النواة التوراتية في مدينة اللد، في: https://2u.pw/0eghw (باللغة العبرية)

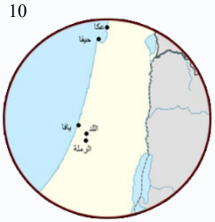

تصريح للحاخام يوئيل بن نون Yoel Bin-Nun، والذي يعني: بأن المشروع الاستيطاني نجح سابقاً في التلال وفي بعض المناطق خارج الخط الأخضر، ولكن لم يستقر في القلوب.[11]

وترتبط "النواة التوراة" أو "النوى التوراتية" بالمشاريع الاستيطانية الزاحفة في المدن والبلدات داخل أراضي الـ 48. والهدف المركزي لهذه النواة، كما اصطلح على تسميتها إسرائيلياً، هو محاصرة الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين والتضييق عليهم، إلى أن يتم طردهم نهائياً من المدن الساحلية، كالرملة ويافا وعكا واللد، كما تسعى أيضاً إلى تطهير القلوب من خلال استيطانها، وما يتضمنه ذلك من تديين جميع مظاهر الحياة في هذه المناطق، وهذا ما يمكن اعتباره موجهاً في الوقت نفسه للقضاء على بعض مظاهر العلمانية في الوسط اليهودي، السائدة في المدن والبلدات الإسرائيلية نفسها. وتنحدر غالبية أعضاء هذه النوى من معاقل المستوطنين اليهود في المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين المحتلة سنة 1967، خصوصاً في الضفة الغربية.[12]

لقد أثارت اتفاقية أوسلو Oslo، ومقتل رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحاق رابين، بالإضافة إلى فكِّ الارتباط مع قطاع غزة سنة 2005، خيبة أمل المجموعات التوراتية من المجتمع الإسرائيلي، فقررت أنه يجب على مصنعها الاستيطاني أن ينتشر في باقي مدن البلاد، وخصوصاً المدن الساحلية—"المختلطة" حسب التسمية الاسرائيلية—وغير المركزية في الداخل، وذلك حتى لا يتكاثر العرب فيها،[13] فكانت الرؤية العامة هي تشكيل "نواة"، لاستيعاب المستوطنين الجدد، والانضمام شيئاً فشيئاً إلى المدينة، ثم إعطاء قوة ودعم الصهيونية الدينية للمجتمع الجديد في طور التشكيل، من أجل رفع المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، والديموجرافي، وتجهيزه من أجل القتال في هذه المدن.[14]

---

[11] صحيفة **ذا ماركر** The Marker، 2021/9/17، في: https://www.themarker.com/news/2021-09-17/ty-article-magazine/.premium/0000017f-dbf3-d856-a37f-fff3833b0000 (باللغة العبرية)

[12] عبد القادر بدوي، "استيطان الأرض والقلوب: عن أنوية التوراة،" ملحق المشهد الإسرائيلي، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، العدد 488، 2021/4/26، انظر: https://bit.ly/3agGVax

[13] ما هو مصنع الاستيطان؟، موقع العساس، 2021/7/3، انظر: https://alassas.net/8944

[14] **ذا ماركر**، 2021/9/17.

هذا، وتُقدَّر أعداد "النوى التوراتية" حسب بعض التقارير، بأكثر من ستين نواة منتشرة في جميع أنحاء دولة "إسرائيل"، جغرافياً تنتشر من كريات شمونة إلى إيلات، وهناك نسبة كبيرة من المستوطنين الذين وصلوا إلى تجمعات "النوى التوراتية" في العشرين سنة الماضية نشأوا في مستوطنات الضفة الغربية. ولا ترى الغالبية المطلقة من أعضاء هذه النوى أي تناقض بين المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، يهودا والسامرة حسب التسمية اليهودية، ومشروع الاستيطان في مدن الساحل أو في وسط البلاد، فهناك مجموعة كبيرة بما يكفي من المستوطنين القوميين المتدينين لأداء تلك المهمتَين، ولا ينبغي أن يأتي كل منهما على حساب الآخر.[15]

وترى "النواة التوراتية" أن الإيمان وممارسة الدين اليهودي كعقيدة دينية يجب أن تشمل أيضاً نشاطاً وعملاً على الأرض، لتهويد الحيّز العام، وتطهيره من أي إنسان غير محسوب على اليهود، لذلك تعمل هذه الجماعات بشكل ممنهج على تهويد أيّ مدينة يصلون إليها، من خلال شراء العقارات لدعم وإسكان العائلات اليهودية، والتي يطلب منها السكن في المواقع المختلفة، والتي يشتملها مخطط التهويد، للتضييق على السكان العرب وطردهم منها.[16] كما ينطلق "النوويون" من الناحية الأيديولوجية من أي نقطة في المسافة الواقعة بين ممارسة العمل الاجتماعي والنضال القومي، وتعمل النوى على استيطان قلوب المناطق غير المأهولة بسكان يهود متدينين قوميين، والمجتمعات التي تظنها تحتاج إلى تطوير، كما أنها تعمل على زيادة عدد المستوطنين اليهود في المدن الساحلية. وعليه، يمكن القول: أنه يوجد دافعيَن بارزيَن لإنشاء هذه النوى: دافع أيديولوجي قوي للرغبة في "الاستقرار في القلوب" والتغيير والتأثير، والذي تعزز بشكل خاص بعد إخلاء غوش قطيف في

---

[15] درور فوير، ازدهار مشروع "تسوية القلوب" للصهيونية الدينية أكثر من أي وقت مضى، موقع غلوبز globes، 2015/4/3، انظر: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001024622 (باللغة العبرية)

[16] إبراهيم محمد، النواة التوراتية: سلاح فتّاك لتهجير العرب من المدن الفلسطينيّة المختلطة، موقع حفريات، 2022/1/18، انظر: https://bit.ly/3GX2Sb1

قطاع غزة. والدافع الثاني هو الرغبة في وجود مجتمع ديني قومي قائم على التوراة في مختلف مدن وقرى البلاد.[17]

"النواة التوراتية" والموقف الحكومي الرسمي:

إن مشروع "النواة التوراتية" لا يمكن فصله عن حركة الاستيطان اليهودية في فلسطين منذ بدايات المشروع الصهيوني، ولا سيّما النشاط الاستيطاني الشرس في مناطق الضفة الغربية المحتلة في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي لها في سنة 1967، وما ترتب عليه من ظهور المؤسسات الاستيطانية المختلفة التي أخذت على عاتقها مهمة الاستيطان والتوسع في هذه المناطق، باعتبارها المناطق الأهم وفق التعريف التوراتي لـ"أرض إسرائيل". فقد تعزز المشروع "النووي التوراتي" وفق الشكل والنهج السابق خلال العقود الثلاثة الماضية، بعدما تولدت قناعة لدى عدد لا بأس به من الجيل الجديد للمستوطنين الذي نشأ في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، بأن استيطان الأرض وحده لن يكون كافياً للوصول إلى الهدف المنشود، وربما، ترك المناطق الإسرائيلية بوضعها الحالي، المدن الساحلية، يسكنها العرب ويشاركون اليهود فيها هو أمر خطير لا بدّ من إيقافه، لذا، فإن عملية الاستيطان، ونشر توراة "أرض إسرائيل"، بالنسبة لهم لا بدّ من أن تشمل جميع أنحاء هذه الأرض، وعدم حصرها في مناطق معينة، وهو الأمر الذي دفعهم لإنشاء هذه النوى وتوسعتها كمشاريع استيطانية، تستهدف الأرض والقلب في الوقت نفسه.[18]

يوسيف شايرا

وفي هذا الصدد، يُعدّ دعم الدولة وتمويلها أمران حاسمان للمشروع النووي التوراتي الاستيطاني، ففي سنة 2013، تمّ اتخاذ قرار حكومي بتخصيص ميزانية بنحو 110 مليون شيكل (نحو 30 مليون دولار)[19] لصالح جمعيات ومهام تابعة لـ"النوى التوراتية" للفترة 2013–2015. مما دفع بمراقب الدولة يوسيف شابيرا

[17] المرجع نفسه.

[18] عبد القادر بدوي، "استيطان الأرض والقلوب: عن أنوية التوراة"، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار، 2021/4/26.

[19] تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي الذي بلغ 3.6094 كمعدل لسنة 2013.

Yosef Shapira إلى انتقاد الأمر من خلال وصف القضية، في تقرير صادر عنه سنة 2017، حيث قال: "لقد تم في الواقع نقل هذه الأموال إلى جهات مرتبطة سياسياً بحزبي (تكوما) الصهيونية الدينية، والبيت اليهودي". كما كشف تحقيق أجراه المركز الإسرائيلي لتجديد الديموقراطية "مولاد Molad" في سنة 2014، زيادة في دعم الأجهزة الحكومية الإسرائيلية لهذه النوى، على وجه التحديد وزارة الإسكان والبناء، ووزارة تطوير النقب والجليل، ووزارة التربية والتعليم. كما تمّ الكشف أيضاً، عن أن 80% من النوى التي تحظى بدعم وحدة الاستيطان، هي "نوى توراتية" وأن عملها الأساسي تركز في النشاط القطاعي الهادف إلى تعزيز البنية السياسية والإيديولوجية لليمين الاستيطاني، بما في ذلك إقامة مدارس دينية ونشر قيم اليهودية.[20]

كما بلغت ميزانية "النوى التوراتية" في سنة 2020، المخصصة من جانب وزارة الزراعة وحدها نحو 45 مليون شيكل (نحو 13.1 مليون دولار)، واعتباراً من سنة 2021 تمّ تحويل الإعانات النووية عبر هذا الطريق إلى وزارة الاستيطان التي يديرها رئيس الوزراء نفتالي بينيت Naftali Bennett. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحويل عشرات الملايين من الشواكل إلى النوى من قبل وزارة التربية والتعليم، بناء على لوائح في الميزانية لتشغيل النوى القومية التربوية وتعميق التعليم والثقافة اليهودية، إذ إنه في سنة 2020، تمّ تخصيص ما يقرب من 75 مليون شيكل (نحو 21.8 مليون دولار) من وزارة التربية والتعليم فقط، وفقاً لتلك الأنظمة واللوائح.[21]

نفتالي بينيت

لذا، وفي ضوء ما ذكر، يتضح قيام الحكومات الصهيونية المتعاقبة برعاية أنشطة هذا المشروع الاستيطاني الكولونيالي وتوسعه، بشكل مدروس ومقصود، حيث تلقت "النوى التوراتية" ميزانيات وفيرة

---

[20] سليمان أبو ارشيد، النويات التوراتية ذراع التهويد الضارب، عرب 48، 2021/5/27، انظر: https://bit.ly/3sXSqdu

[21] **ذا ماركر**، 2021/9/17.

ملاحظة: تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي الذي بلغ 3.4367 كمعدل لسنة 2020.

من مختلف الوزارات الحكومية، كما استفادت أيضاً من دعم كبير من الموارد العامة التي تخصصها السلطات المحلية للمنظمات غير الهادفة للربح بشكل عام، مثل المراكز المجتمعية أو المعابد اليهودية أو النوادي. وفي هذا السياق، يقول الدكتور ساغي الباز Sagi Elbaz المحاضر في كلية التربية في جامعة تل أبيب وقسم الحكم والمجتمع في الكلية الأكاديمية تل أبيب – يافا، معلقاً على القضية، فيقول: "من الصعب للغاية متابعة الميزانيات المحولة، بسبب عدد الجمعيات المختلفة التي تمتلكها كل نواة، ولأن الأموال تأتي من مجموعة متنوعة من الوزارات الحكومية والسلطات المحلية".[22]

ساغي الباز

هذا، ويُعدّ انتشار ظاهرة الجمعيات الاستيطانية، تعبيراً عن ظاهرة "خصخصة الاستيطان" في عصر هيمنة اليمين الصهيوني على مقاليد الحكم في "إسرائيل"، في المناطق الفلسطينية المختلفة على جانبَي الخط الأخضر، وإن اختلفت أشكال التطبيق والتنفيذ، وذلك من خلال منح الحكومة الإسرائيلية الجمعيات الاستيطانية اليهودية، العاملة بمسميات ووظائف مختلفة ظاهرياً، حرية العمل للسيطرة على الأرض ومصادرة الممتلكات في إطار مشروع ممنهج ومتكامل تديره المنظومة الاستعمارية، ممثلة بدولة الكيان الصهيوني، في الوقت الذي تقوم فيه الأخيرة بحرمان السكان الأصلانيين الفلسطينيين، من حقهم في أرضهم وممتلكاتهم بطرق ووسائل عديدة ومتنوعة، وإطباق الخناق على الحيز الذي يعيش فيه الفلسطيني من خلال النشاط الاستيطاني المستمر والمتصاعد.

وعلى ضوء استمرار السياسات الصهيونية الإسرائيلية المتعلقة بالتهويد المتعمد تجاه مدن الساحل، يطلق أورن يفتاحئيل Oren Yiftachel على هذه المدن اسم "المدن الإثنوقراطية"، ويصفها على أنها تشكل مواقع للصراع الإثني المستمر، ومن عدم الاستقرار، وعلى الرغم من تشابه السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الفلسطينيين في

أورن يفتاحئيل

[22] المرجع نفسه.

"إسرائيل" بصورة عامة، إلا أن ما يميز سكان المدن الساحلية، إضافة إلى الاضطهاد الذي يعانيه الفلسطينيون، هو كونهم أقلية عربية تعيش في مجتمع تسيطر فيه المؤسسة الإسرائيلية، من خلال أذرعها وأدواتها المحلية، "النوى التوراتية" كأحد أبرز تلك الأدوات، على جميع جوانب الحياة العامة، وتحدد معالم الحيز العام من خلال رسم المشهد الثقافي، والسكاني، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي.[23]

إجمالاً، يمكن النظر إلى "النوى التوراتية" كأحد تجليات الحالة الكولونيالية الاستيطانية في الأراضي الواقعة داخل الخط الأخضر، والتي تسعى إلى محو تاريخ السكان الأصلانيين وذاكرتهم، إذ أنها تمثل في كل الحالات نبتة غريبة غير منتمية إلى المكان، إذ أن أعضائها لا يسعون للاندماج فيه، وفي حالة المدن الساحلية بشكل خاص، هدفهم التهويد وتهميش العرب واقتلاعهم، وفي حالة اليهود العلمانيين يعملون على تدينهم وفرض نمط حياتهم وبسط هيمنتهم على السكان، بواسطة القوة السياسية والاقتصادية التي يتمتعون بها، إن كان عبر الدعم الحزبي/ الحكومي الرسمي أو عبر أموال التبرعات التي يحصلون عليها من الجاليات اليهودية في الخارج، حسب ما أشارت بعض التقارير. هذا، لأنه وبعد أن تمّ رفضهم في مناطق ومدن المركز، ركزوا نشاطهم في مدن الساحل والضواحي، فتعاظم شأنهم في كل من اللد ويافا وعكا، حيث يشكلون أداة ضاربة في عملية التهجير والتهويد لما تبقى من أحياء المدينة الفلسطينية ومعالمها، وعامل قمع وترهيب لسكانها العرب كما ظهر في الأحداث الأخيرة خلال هبَّة أيار/ مايو 2021.

"النواة التوراتية" في مدينة اللد:

يرى بعض الباحثين والمختصين أن النواة في مدينة اللد واحدة من أقوى "النوى التوراتية" في "إسرائيل" وأكثرها حدة، لذا ستلقي الدراسة الضوء على نشاط ودور النواة في اللد كنموذج بحثي، في محاولة الوصول إلى فهم أشمل وأعمق لطبيعة وتقاطعات هذا الدور.

[23] أريج صباغ خوري، "الفلسطينيّون في المدن الفلسطينية في إسرائيل: واقع كولونيالي استيطاني،" في: نديم روحانا وأريج صباغ خوري (محرران)، **الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع** (حيفا: مركز مدى الكرمل، 2015)، الجزء الأول والثاني، ص 251.

لقد تأثرت مدينة اللد، حرفياً، بكل حدث كبير في فلسطين، من تفكيك مستوطنات غزة، وتوسيع سكة القطار، إلى اتفاق أوسلو، ووصول الصهيونية الدينية إلى مراكز النظام السياسي الإسرائيلي، لتسقط على كتفَي المدينة نتائج تلك الأحداث، ومعها بات الواقع يمثل سجن ضيق، حتى لم يبقَ نور في نهاية النفق. ومن ذلك السجن، لا يُسمع إلا أخباراً من قبيل، عملية هدم هنا أو هناك، مصنعاً يبث سمومه في اللد، إطلاق نار في المدينة ناتج عن ثأر يودي بحياة عائلة بأكملها، ومؤخراً، تفاقم أزمات اقتصادية سكانية، وتوترات أمنية عالية الخطورة تصل إلى تهديد سلامة وحياة السكان هناك.[24]

بدايةً، أسس أعضاء "نواة التوراة" الأوائل في اللد حي للجمهور المتدين في حي رمات اليشيف، ثم انتقلت "النواة التوراتية" في سنة 1996 إلى حي رمات إشكول المجاور بحيث أصبح مقرّاً لها، وتذكر "النواة التوراتية" رمات إشكول في بطاقتها التعريفية أن بدايتها كانت من بعض عائلات طليعية متماهية مع الفكر الصهيوني الديني؛ الممثل حينها بحزب المفدال Mafdal، واليوم باليمين الجديد بقيادة نفتالي بينيت، وَفَدَت إلى اللد. وبعد عقد تقريباً، أي في سنة 2006، انضمت إلى هذه النواة عائلات أخرى جيء بها من مستعمرة غوش قطيف بعد تفكيكها وانسحاب جيش الاحتلال من قطاع غزة. وتتألف النواة في مدينة اللد اليوم، بحسب موقعها الإلكتروني، من ألف عائلة صهيونية متدينة تتوزع على أحياء، رمات إشكول، ونفيه زايت، ونفيه نوف، ورمات إليشيف، وما حولها. وقد أسست هذه النواة عشرات المرافق التي تخدمها وتعزز نشاطها في المدينة، كالكنّس والمدارس والمراكز الشبابية، ومنها أيضاً أكاديمية ما قبل الخدمة العسكرية لتأهيل مستوطنيها للدخول للجيش.[25]

وقد أُقيمت البؤرة الاستيطانية في رمات إليشيف بالشراكة بين "النواة التوراتية" وشركة كردان الإسرائيلية للعقارات KARDAN Real Estate، لتستقطب مئات العائلات الثرية والناجحة من تيار

[24] رازي نابلسي، اللد: سجن عربي في مدينة محتلة، موقع حبر، 2021/5/19، انظر: https://bit.ly/3NQQfk2

[25] بدور حسن، النواة التوراتيّة تُعسكر في قلب اللّد، موقع متراس، 2021/5/24، انظر: https://bit.ly/3PCZJ4d

الصهيونية الدينية. هذه البؤرة أُقيمت تحديداً على ركام حارة فلسطينية قرب مركز المدينة، وتطلّ بناياتها الحديثة والفارهة على المقبرة الإسلامية القديمة، أما الأرض التي بنيت عليها فقد اشترتها، أو الأصح أُهديت إليها، "النواة التوراتية" من دائرة أراضي "إسرائيل"، وهي الجهة الرسمية الإسرائيلية التي استولت على أراضي المهجرين بعد النكبة سنة 1948، وأدارت توزيعها بين المستوطنات. وعندما تمّ تسويق الأرض في مدينة اللد لبيعها في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم حساب السعر على أرض الواقع على أساس سبعة شواكل للشقة الواحدة، بالتالي كانت الشقق في الحقيقة مجانية. فكان الفائز بالأرض هو إحدى الجمعيات التابعة لـ"النوى التوراة" التي تقدمت بمناقصة لصالح منظمة غير ربحية، حيث كان العديد من العائلات العربية يسكن المدينة التي تمّ تصنيفهم فيما بعد على أنها غزاة، ثم قام أعضاء هذه النواة بإجراء الاتصالات مع هؤلاء الغزاة الذين تمّ إجلاؤهم عنها فيما بعد.[26] وقد ألقى بناء حي رمات اليشيف في اللد كذلك بظلاله الثقيلة على أسعار العقارات في الأحياء المجاورة بالمدينة بشكل كبير جداً، فالشقق التي تمّ تسويقها في الحي قبل نحو خمس سنوات بأقل من مليون شيكل (نحو 257 ألف دولار)، 800 ألف – 900 ألف (نحو 200–230 ألف دولار) للشقة الواحدة، تباع حالياً مقابل 1.2 إلى 1.3 مليون شيكل (نحو 372–400 ألف دولار).[27]

ومن دون مواربة أو إخفاء، يعلن مؤسس بؤرة رمات إليشيف التوراتية وبشكل واضح، الارتباط الوثيق بين الإيديولوجيا القومية الدينية والسيطرة على قطاع العقارات، ويؤكد على ذلك من خلال قوله: إن "تطوير مدينة اللد مهمة وطنية لا تقل أهمية عن العيش في نابلس".[28] وهذا يعكس رسالة وهدف

---

[26] **ذا ماركر**، 2021/9/17.

[27] أدينا هشام، اللد الذي لم تعرفه، موقع يديعوت أحرونوت، 2015/5/26، انظر:
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4659660,00.html (باللغة العبرية)
ملاحظة: تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي الذي بلغ 3.8839 كمعدل لسنة 2015، و3.2293 كمعدل لسنة 2021.

[28] شيرلي ساسون عيزر، الترويج للُد مهمة وطنية لا تقل عن العيش في نابلس، موقع كالكاليست، 2011/2/17، انظر:
https://www.calcalist.co.il/real_estate/articles/0,7340,L-3508569,00.html (باللغة العبرية)

"النوى التوراتية" في المدن الساحلية المحتلة في أراضي الـ 48، والتي تؤمن بأنها امتداد عقائدي صهيوني وسياسي لمستوطني يتسهار في نابلس أو كريات أربع في الخليل.

تبديل التركيبة السكانية في المدينة:

تُعدّ حكومات "إسرائيل" أكبر محتكر للأراضي، إذ تبلغ نسبة الأراضي التي تسيطر عليها الدولة نحو 93%، إضافة لاستخدامها للضائقة السكانية الناتجة عن عدة عوامل من أبرزها السياسات الحكومية في هذا المجال، وذلك لتوجيه ودفع بفئات اجتماعية معينة للانتقال نحو مناطق جغرافية محددة حسب الخطط الموضوعة مسبقاً من طرفها. كما أن "إسرائيل" واحدة من أكثر الدول ارتفاعاً في أسعار الشقق السكنية في العالم، إذ يصل سعر الشقة السكنية الواحدة فيها بالمعدل إلى 140 معاشاً شهرياً، في نهاية سنة 2014 وفق جداول الأسعار التي تصدر عن وزارة الإسكان الإسرائيلية، وللمقارنة فقد بلغ معدل سعر الشقة في سنة 1961 نحو 41 معاشاً شهرياً، وفي سنة 1976 بلغ نحو 54 معاشاً، بينما بلغ في سنة 2008 نحو 103 معاشاً شهرياً، أما في سنة 2013 وصل إلى 137 معاشاً شهرياً. يظهر وفق البيانات المذكورة أن الأسعار في طور الارتفاع المستمر قياساً بمعدل المعاشات الشهرية في "إسرائيل".[29]

وتمثل ضائقة السكن خاصية مشتركة للأزمات التي تواجه السكان العرب في المدن الساحلية منذ عقود، في عكا، واللد، والرملة، ويافا، إذ توجد ضائقة كبيرة جداً فيها، في غياب ملكية سكان عرب لممتلكات التي يسكنون هم فيها، وهذه المعضلة معروفة لكل الذين يعملون في هذا المجال، لكن الوضع

[29] نبيه بشير، "صهيونية التيار الديني الاستيطاني: السياق التاريخي، الأيديولوجيا، والمؤسسات الرسمية في إسرائيل،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، رام الله، العدد 79، 2020/11/17، ص 75–95.

في مدينة اللد يُعدّ الأكثر حدة، فهناك السكان العرب لا يحصلون على ملكية للبيوت التي عاشت فيها عائلاتهم، وفي مقابل ذلك تقوم البلدية بهدم للبيوت بادعاء البناء غير القانوني، ولا تسمح للسكان العرب بالبناء. بالمقابل، تقوم السلطات في المدينة وعلى رأسها البلدية بتشجيع قدوم عناصر "النوى التوراتية" الجدد، لذلك يمكن أن تعرّف ذلك: بوضع إصبع الدولة في عين المواطنين العرب، في مدن الساحل تحديداً، حسب وصف روث لوين تشاين Ruth Lewin-Chen مديرة مشروع مدن مشتركة في مبادرات أبراهام Abraham Initiatives، وباحثة في الجوانب المختلفة في حياة العرب واليهود في المدن الساحلية، المختلطة.[30]

وبدعم من الحكومة الإسرائيلية والسلطات المحلية، تمّ بناء مئات المنازل الجديدة في الأحياء العربية لصالح "النواة التوراتية" في اللد، بالإضافة إلى بناء مدارس، والعديد من الأماكن الخدماتية الأخرى، بما في ذلك أكاديمية ما قبل الخدمة العسكرية. لذلك، داخل المجتمع العربي ينظر إلى هؤلاء الوافدين على أنهم مستعمرون أتوا لجعل المدينة أكثر يهودية عن طريق تغيير التركيبة الديموجرافية فيها، بحيث يكون هناك المزيد والمزيد من اليهود وعدد أقل وأقل من العرب. ويقع جزء كبير من المسؤولية، حسب أقوال المحامي خالد زبارقة من سكان مدينة اللد، عن هذا الوضع على عاتق رئيس بلدية اللد، يائير ريفيفو Yair Revivo وسياساته، وهو ناشط في حزب الليكود، وعمل كمدير حملة انتخابية لبنيامين نتنياهو، كما أنه عضو بارز في "النواة التوراتية" بالمدينة. فقد كان أيّد علانية وصول اليهود المتدينين إلى اللد وأظهر احتقاراً صريحاً للعرب.[31]

يائير ريفيفو

[30] دافيد طبرسكي وميخال مرنتس، في الوقت الذي دخلت فيه السياسة القطرية إلى المدن المختلطة، هناك بدأت الفوضى، موقع دَفَر – صوت العمال في إسرائيل، 2021/5/18، انظر: https://ar.davar1.co.il/310518/

[31] Palestinians living in Lod, Israel fear they are being pushed out, site of France24, 24/5/2021, https://observers.france24.com/en/middle-east/20210524-israel-palestine-lod-mixed-city-palestinians-fear-being-pushed-out

لقد قامت البلدية في اللد أيضاً في كثير من الحالات بتسخير سلطاتها وامكانياتها في سبيل خدمة مشروع "النواة التوراتية" في المدينة، منها على سبيل المثال لا الحصر، اقتحام عناصر من "النواة التوراتية" ورئيس البلدية يائير رفيفو، بحماية قوات من الشرطة الإسرائيلية، مدرسة "الرازي" الابتدائية في اللد، يوم 2021/6/10، وذلك تمهيداً لضم جزء كبير منها إلى "المدرسة التوراتية" التي أقيمت بالقرب منها. حيث تفقد رئيس البلدية بصحبة عناصر من "النواة التوراتية" ورئيس قسم التربية والتعليم في البلدية، الساحة التي قرروا مصادرتها للمدرسة اليهودية، من أجل إقامة كلية عسكرية، حسب عدد من المواطنين العرب في اللد.[32] وفي السنوات 2019–2021، تلقت "النواة التوراتية" في اللد نحو 6 ملايين شيكل (1.84 مليون دولار) على شكل مخصصات من ميزانية البلدية فقط. وتعليقاً على الأمر تقول أمل عرابي التي تعمل مخططة حضرية في جمعية سيكوي Sikkuy غير الربحية لدعم الشراكة العربية اليهودية: "من الواضح أن المناطق العربية في المدن المختلطة – بما في ذلك اللد – تحظى باستثمارات بلدية أقل بكثير من تلك اليهودية".[33]

وتحاول السلطات الإسرائيلية، عبر مشاريع خبيثة، ظاهرها التطوير والتحسين وباطنها التهويد، أن تغيّب الوجود الفلسطيني، وتغيّر الوضع الديموجرافي في قلب اللد، لصالح تعزيز وجود "النواة التوراتية" وموقفها في المدينة، حيث كان يعيش في المدينة، حسب ما أفاد المؤرخ ألون قاديش Alon Kadish الذي يدرس في الجامعة العبرية، بأن نحو 19 ألف عربي كانوا يعيشون في البلدة، التي أطلق عليها البريطانيون اسم اللد، عندما وصلت القوات اليهودية في 1948/7/11، كان معظمهم من المسلمين، إلى جانب نحو 2,000 مسيحي معظمهم من الأرثوذكس اليونانيين.[34] وفي الوقت الحالي، يعيش في البلدة القديمة في اللد من 70–80% من أبناء الشعب الفلسطيني المقدر عددهم في اللد بما يقارب الـ 33 ألفاً.

---

[32] اللد: رئيس البلدية و"النواة التوراتية" والشرطة يقتحمون مدرسة عربية، عرب 48، 2021/6/10، انظر: https://bit.ly/3GvbkhA

[33] التوترات الخفية في اللد تظهر الغليان ضد وجود "الوافدين الجدد من المستوطنين"، صحيفة **تايمز أوف إسرائيل**، 2021/5/30، انظر: https://bit.ly/3z6G9rd

[34] In Israeli city of Lod, competing Jewish, Arab narratives burst into the open, site of NBC news, 1/6/2021, https://nbcnews.to/3GMQfzd

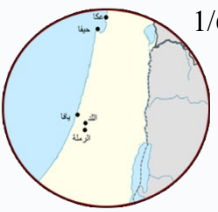

فعلى سبيل المثال، "إخلاء بناء" هو مشروع تهويدي آخر يستهدف البلدة القديمة في مدينة اللد يقوم على هدم العمارات العربية والمكونة في معظمها من أربعة طوابق، في كل طابق أربع شقق، واستبدالها ببناء أبراج سكنية مكونة من 20–25 طابقاً، ويحوي كل طابق منها ما بين 60–80 وحدة سكنية. لكن الأهالي من جانبهم ردوا برفض أي خطوة من شأنها تغيير واقع المدينة، والسعي الخفي لاستجلاب المزيد من اليهود إلى اللد وخصوصاً أحياء البلدة القديمة.[35]

إن سياسة بناء عمارات شاهقة في المدن الساحلية هي سياسة تنفذ بذريعة "التطوير الحضري"، فالناس الذين يملكون بيوتاً في العمارة يحصلوا على زيادة 25م في مساحة الشقة، مقابل زيادة عدد الطوابق وبناء المزيد من الشقق التي يجري تأجيرها أو بيعها من قبل الشركات المستثمرة، أو أنهم يبيعوا شقتهم. هذا المخطط يتم تنفيذه في جميع المدن الساحلية، وهو مشروع عقاري استثماري يتم تحت شعار تطوير المباني السكنية القائمة وتمتينها، ولكنه في المحصلة يخدم توجها اقتصادياً معيناً، فعندما يتم بناء مجموعة عمارات عالية وإحاطتها بأسوار، كأنك تقول بأسلوب واضح إن فئات معينة تستطيع دخولها فقط وهي مغلقة أمام الحيز العام. هذا عدا عن أن المجتمع العربي غير معتاد على السكن في طوابق عالية، وما يجري هو تحويل عمارة من أربع طبقات إلى 18 طابقاً بين ليلة وضحاها، ما يجعل سكان العمارة القديمة، العرب، على الأقل غير قادرين حتى على تحمل نفقات الصيانة المتعلقة بالمصعد والدرج التي تكلّف في مثل هذه العمارات 700–1,000 شيكل شهرياً (نحو 200–300 دولار).[36]

وفي الوقت الذي يعاني فيه سكان اللد من أزمة سكن خانقة، إذ لا يوجد في اللد أحياء خاصة بالعرب تقلل من حدة هذه الأزمة لدى الأزواج الشابة، حيث لا تصدر البلدية رخصاً مطلوبة للبناء،

---

[35] اللد.. لن نقتلع ثانية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، رام الله، 2021/10/27، انظر:
https://www.wafa.ps/Pages/Details/35200

[36] الوجود الفلسطيني في المدن الساحلية وصراع البقاء، عرب 48، 2021/4/24.

ملاحظة: تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي الذي بلغ 3.2293 كمعدل لسنة 2021.

وإذا أرادت لحصل ذلك بشقِّ الأنفس وليس بسهولة، حيث تلقى 17 مواطناً يقيمون في مدينة اللد أواخر سنة 2021 أوامر هدم، بادعاء البناء دون ترخيص، ويهدد خطر الهدم نحو 80 عمارة سكنية تضم 320 شقة، وفق عضو مجلس بلدية اللد محمد أبو شريقي، الذي أكد تفاقم أزمة السكن في الأحياء العربية دون أي توفير حلول وبدائل أو تخطيطات لازمة لسكنهم. وأوضح أبو شريقي في حديث لصحيفة فلسطين: "أن الاحتلال يعمل على إنشاء 6 عمارات كل واحدة منها مكونة من 20 طابقاً يضم كل طابق 4 شقق سكنية، وأن ما تسمى مشاريع التطوير الحضري هدفها التضييق على الوسط العربي في مدينة اللد، وطمس هوية الفلسطينيين المقيمين فيها، وتهجيرهم قسراً من أرضهم".[37] وافقت اللجنة الوطنية لتخطيط المناطق السكنية ذات الأولوية التابعة لوزارة المالية، على خطة لبناء 4,834 وحدة سكنية في مدينة اللد، منها 300 وحدة سكنية محمية، و534 شقة عمرانية جديدة للتجديد العمراني في البلدة القديمة بالمدينة. كما وقّعت الدولة اتفاق رئيسي سنة 2017، مع بلدية اللد لبناء 17 ألف وحدة سكنية في البلدة. بالإضافة إلى الخطة التي تمت الموافقة عليها مع اللجنة الوطنية لتخطيط المناطق السكنية، وتروج اللجنة لمزيد من المخططات بموجب الاتفاقية المبرمة مع الدولة، بما في ذلك بناء 11,000 وحدة سكنية إضافية في غرب اللد. الخطة تشمل التجديد العمراني في أحياء البلدة القديمة في اللد، والحفاظ على المباني التاريخية وتطوير المساحات المهجورة، وبناء 540 وحدة سكنية جديدة لتحل محل 72 قائمة. وفقاً للخطة، من المخطط إنشاء حديقة بلدية على طول وادي الجيزر على موقع مساحته 180 دونماً (45 فداناً).[38]

هذا بالإضافة إلى إسهام شركة حلميش العاملة في مجال "الإسكان الجماهيري" من جهتها في سياسة تهويد اللد، حيث باتت تقنع الناس أن يبيعوا بيوتهم ويأخذوا الأموال، علماً بأنها تدرك أن غالبيتهم سيذهبون للاستئجار واستغلال المال لتسديد ديونهم المتراكمة، وبذلك يخسرون نعمة الاستقرار في بيت يملكونه. وهي بذلك تعمل بما يناقض منطق هذا الإسكان القائمة هي عليه بالأساس، والذي يقضي

[37] "التطوير الحضري".. ذريعة للانتقام من فلسطينيي الداخل المحتل، موقع فلسطين أون لاين، 2022/2/19، انظر: https://felesteen.news/post/102857

[38] Ori Chudy, 4,800 new homes approved for Lod, site of Globes, 11/10/2018, https://en.globes.co.il/en/article-4800-new-homes-approved-for-lod-1001256136

بتوفير الأمان والاستقرار السكني للفئات الاجتماعية الضعيفة، وتوفير المأوى الثابت والدائم لها، هذا عدا عن النقص في الشقق السكنية في الإسكان العام. كما أن شركة عميدار لديها نقص كبير في الشقق، وقوائم المنتظرين طويلة لدى العرب ولدى اليهود أيضاً، لكن النقص لدى العرب أكبر، ففي المدن الساحلية هناك توجه لإعطاء السكان مساعدة في الاستئجار عوضاً عن توفير المسكن الثابت، بمعنى؛ "دعهم يذهبوا ويستأجروا في مكان آخر خارج الحيز العربي أو خارج المدينة بأكملها، وبالنسبة لأهل اللد العرب ممكن أن يذهبوا إلى كفر قاسم وجلجولية مثلاً".[39]

وفي السياق نفسه، تعلِّق فداء شحادة، العضو العربي في بلدية اللد، فتقول:

> هناك ممارسات عنصرية تنتهجها بلدية اللد ممثلة في رئيسها "يائير رفيفو"، هناك تضييق مقصود على العرب في المدن الساحلية بهدف التهويد وتهميش العرب واقتلاعهم. وأعتقد أن الدعم الكبير الذي يحظى به المستوطنون الجدد في (النوى التوراتية) جاء لأن الحكومة الإسرائيلية تعتبرهم (زعران الدولة) والحصن المنيع ضد تمرد العرب وثورتهم الأخيرة التي حصلت في مايو/ أيار من العام 2021م، بخاصة أنهم من قاموا بحرق وتدمير وإرهاب السكان العرب في المدن الساحلية خلال تلك الأحداث.[40]

باختصار، يظهر بأن حكومة الكيان الصهيوني تتبنى سياسة التطوير والتحديث الذي يشمل بالعادة استناداً إلى مقاربات الخصخصة، المبادرات الاقتصادية الخاصة، كأداة للتغيير الاجتماعي. لكن، في الحالة الإسرائيلية، يحدث التطوير بتشجيع وتوجيه ومساعدة من الحكومة، إلا أن الدوافع الاقتصادية ليست هي المهيمنة، وإنما الأيديولوجيا القومية الدينية، إلى جانب المفاهيم المدنية الشعبية، التي تحثّ على الهجرة إلى التجمعات التي أنشأها اليهود من "نوى التوراة" الصهيونية الدينية في المدن الساحلية.[41]

---

[39] الوجود الفلسطيني في المدن الساحلية وصراع البقاء، عرب 48، 2021/4/24.

[40] رغد عتمة، "النواة التوراتية" سلاح فتاك لتشتيت العرب في المدن المختلطة، موقع اندبندت عربية، 2022/1/7، انظر: https://bit.ly/3MZBDyN

[41] يائيل شمرياهو وجاي بن بورات، ""جئنا للتغيير": نوى الاستيطان في مدن الأطراف،" مجلة **اتجاهات**، تل أبيب، العدد 2، 2017، ص 195–222. (باللغة العبرية)

منظمة مدنية بمهام أمنية:

إن ما تشهده مدينة اللد منذ هبَّة أيار/ مايو 2021 بصورة عامة، يعكس عقوداً من سياسات التهميش والتمييز والتضييق على المواطنين العرب لدفعهم إلى الهجرة القسرية وإحلال اليهود، "النواة التوراتية"، مكانهم، وقد تمّ تحويل المدينة والأحياء العربية على وجه الخصوص ومنطقة المسجد الكبير الكائن في البلدة القديمة إلى ثكنة عسكرية، ومع تصاعد الاعتداءات في مدينة القدس وحي الشيخ جراح والاقتحامات للأقصى في شهر رمضان، أطلق العنان للمستوطنين لتنفيذ اعتداءات على المواطنين العرب، الذين تصدوا بدورهم لقطعان المستوطنين للحفاظ على وجودهم وحياة عائلاتهم أمام تقاعس الشرطة الإسرائيلية التي عملت على حراسة المستوطنين وتأمين الاعتداءات، مما يؤكد وجود خطة مبيتة ومقصودة ضدّ العرب في اللد.[42]

ويعبّر التضامن مع الكل الفلسطيني من خلال الاعتصام بباب العمود، والشيخ جراح، والنفير للقدس، والاعتكاف والرباط في المسجد الأقصى، عن ردة فعل طبيعية للداخل الفلسطيني، الذي بقي وجدانه متعلقاً بقضاياه المصيرية، إذ يلتحم مع ذاته برفضه للظلم الذي حاولت "إسرائيل" فرضه على الشعب الفلسطيني. إذ شهد الداخل الفلسطيني في السنوات الأخيرة حركات جماهيرية وشعبية متدرجة في غالبية البلدات العربية، رفضاً لظلم وتمييز وعنصرية المؤسسة الإسرائيلية، خصوصاً المدن الساحلية منها، ومدينة اللد على وجه التحديد. حيث أعلنت حكومة "إسرائيل" فجر يوم الأربعاء 2021/5/12، حالة الطوارئ في مدينة اللد، بعد احتجاجات متواصلة إثر استشهاد

[42] محمد وتد، ملاحقات واعتقالات لفلسطينيي 48.. عنصرية وتمييز يكرسان للأبارتهايد، موقع الجزيرة.نت، 2021/5/21، انظر: https://bit.ly/3m6hKtX

الشاب الفلسطيني موسى حسونة، 31 عاماً، برصاص مستوطن في المدينة، بعد التطورات الأخيرة. ثم الإفراج دون قيد أو شرط عن المستوطن مطلق النار الذي وثقته الكاميرات، وهو يتعمد إطلاق النار بشكل عشوائي على الشبان العرب، دون أن يكون تحت طائلة التهديد بالخطر على حياته أو على السلم لحياة المستوطنين، مثلما تزعم الشرطة الإسرائيلية.[43] كما جاب اليهود المتطرفون، أعضاء "النواة التوراتية"، بعضهم كان مسلح، شوارع اللد يوم الأربعاء، بينما هاجمت حشود منهم المسجد الكبير في المدينة قبل إعلان حظر تجول ليلي جديد، وأظهرت مقاطع فيديو من المدينة مواجهات بالقرب من المسجد، فيما كان الناس يصرخون ويركضون بشكل كبير، وسُمع صوت إطلاق نار، وشوهد قوميون يهود متطرفون، بعضهم يرتدي قمصاناً عليها أسماء وحدات عسكرية يسيرون بالأعلام الإسرائيلية في الأحياء العربية بالمدينة.[44]

واعتقلت الشرطة عشرات الأشخاص في المدينة، في حين اعتدى مستوطنون متطرفون على خيمة عزاء الشهيد موسى حسونة في المدينة، بالإضافة إلى استمرار استفزازات قوات الأمن. حيث كان مئات المستوطنين المسلحين يتجمعون في الأحياء العربية في المدينة، بما في ذلك حي شني، والمسجد الكبير، وشارع شابيرا، ويتهجمون على البيوت العربية، ويحاصرون المسجد بحماية الشرطة. وأكد شهود عيان لموقع عرب 48، أن المستوطنين هاجموا المصلين في المسجد العمري الكبير في مدينة اللد في أثناء صلاة المغرب، وأطلق المستوطنون الرصاص الحي وقنابل الصوت والغاز باتجاه المصلين، الأمر الذي دفع المصلون للخروج من المسجد والتصدي للهجمات العنصرية. وقد نشرت الشرطة الإسرائيلية قوات وحدة "حرس الحدود" في المدن المختلطة، في ظلّ تصاعد المواجهات التي اندلعت إثر الاعتداء على المواطنين العرب، وهددت في بيان صدر عنها، بـ"العمل بحزم وبيد حديدية في مدينة اللد ضد المشاغبين من أجل إعادة النظام وتوفير الأمن لسكان المدينة وإتاحة حياة روتينية للمواطنين العاديين في المدينة". وقد وصلت قوة من وحدات حرس الحدود لأول مرة

---

[43] طوارئ في مدينة اللد ومواجهات عنيفة بمدن أراضي 48 نصرة للقدس، الجزيرة.نت، 2021/5/12، انظر:
https://bit.ly/3aCN1lZ

[44] Lod: Armed settlers roam streets as mosque attacked and night curfew ordered, site of Middle East Eye, 12/5/2021,
https://www.middleeasteye.net/news/israel-palestine-armed-settlers-lod-mosque-attacked-night-curfew

إلى المدينة وانتشرت بكثافة، بعدما وجه وزير الأمن الإسرائيلي، بني جانتس Benny Gantz، الجيش، بتخصيص سرايا حرس الحدود لدعم الشرطة بذريعة فرض الأمن في المدن المختلطة. هذا، وقد أكد الشهود أيضاً بأن الشرطة أطلقت يد المستوطنين للاعتداء والانتقام من المواطنين العرب في اللد، مشددين على أن "الاعتداءات المزدوجة للمستوطنين وقوات الأمن المنتشرة في المدينة متواصلة منذ بداية الهبَّة، التي تصاعدت في أعقاب استشهاد الشاب موسى حسونة".[45]

بني جانتس

مليشيات مدنية بمهام شبه عسكرية:

هناك جهود كبيرة ومستمرة تُبذل من جانب السلطات الإسرائيلية في مدينة اللد، عقب الأحداث التي رافقت هبَّة أيار/ مايو 2021، هادفة إلى تعزيز الهيمنة اليهودية، وإحكام السيطرة على الأحياء والسكان العرب بالمدينة، إذ جرى، مثلاً، تنظيم مؤتمر في مدينة اللد، خلال شهر آذار/ مارس 2022، سيتم فيه عرض ما يسمى بمبادرات "العمل الشرطي المدني" التي أقيمت بالتعاون ما بين البلدية والشرطة. ويدور الحديث حول أشكال تنظيمية تضم مدنيين يهود مسلحين، تم تشكيلها بالتعاون مع كل من "النواة التوراتية" في اللد و"بيت حباد". ووفقاً لمنشورات واحدة من هذه الأشكال التنظيمية التي تطلق على نفسها اسم "منظمة حراسة اللد"، فإن النية منعقدة على تشكيل منظومة كاميرات حراسة شاملة في أرجاء الأحياء التي شهدت أعمال عنف خلال سنة 2021، وتمويل شراء سيارة لأعمال الدورية من أجل تسيير "دورية مسلحة" ومحمولة بالتشارك مع شرطة اللد، وإطلاق عشرات المسلحين اليهود الذين سيخضعون لعملية تأهيل بسيطة وسريعة من أجل القيام بتلك المهام.[46]

---

[45] اعتداءات للمستوطنين على العرب في اللد وعكا ويافا وحيفا، عرب 48، 2021/5/12، انظر: https://bit.ly/3NJT860

[46] مبادرات لتشكيل "ميليشيات مدنيّة" في النقب واللّد، موقع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2022/3/23، انظر: https://www.arabic.acri.org.il/post/_319

كما ظهرت مجموعات من أصحاب الأسلحة المرخصة للقيام بما يعدّونه مهام حراسة وأمن تحت شعار "مبادرة وتطوّع". إذ تمّ إطلاق مشروع "نحمي اللد"، وهو مشروع تطوعي لسكان المدينة الذين قرروا، كما قالوا، أخذ الأمن بأيديهم، حسب ما أشارت تقارير صحفية. لكن هذه الخطوة التي حرّكها أفراد اتخذت صورة ومعنى مختلفَين، بل وأكثر خطورة حين ظهرت في الدعوة لاجتماعها التأسيسي لوغوات (شعارات) شرطة "إسرائيل" وبلدية اللد و"النواة التوراتية" في المدينة، المؤلفة من متشددين مغالين في السياسة بغطاء الدين.[47]

وفي هذا الصدد، كتب كل من المحامين آن سوتشيو Anne Sucio من جمعية حقوق المواطن، ود. ثابت أبو راس، وأمنون باري سولتسيانو Amnon Be'eri-Sulitzeanu من مبادرة "أبراهام"، بأن الحديث يدور تماماً حول ميلشيا مسلحة، وأن قائد شرطة اللد قد أعلن مؤخراً عن تشكيل فصيل احتياطي يتكون من مواطنين يهود مسلحين. وقد جادل المحامون بأن الحاجة إلى تعزيز أمن سكان اللد هي حاجة لا يمكن التشكيك فيها، إلا أنه ينبغي توفير استجابة لهذه الحاجة بواسطة الشرطة نفسها، وعدم السماح، بالخصخصة المرفوضة لدور العمل الشرطي، وتسلل آراء عنصرية إلى الأعمال الشرطية وأعمال حفظ الأمن. إن هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوتر القائم في اللد، وإلى تصعيد الأحداث المستقبلية.[48]

كما كشفت صحيفة هآرتس Haaretz العبرية في تقرير صادر عنها، في 2022/3/7، أن الشرطة تُغذي الاحتكاك بين المواطنين العرب والمتطرفين اليهود في اللد، من خلال مبادرتها إلى تشكيل "فرقة تأهب" مسلحة في المدينة، كتلك التي شكلها الاحتلال في المستوطنات في الضفة الغربية. ويشارك في تشكيل هذه الفرقة، الشرطة، وما يسمى "المنتدى المدني لأمن اللد" و"النواة التوراتية" وبلدية اللد. ووفقاً للصحيفة، فإنه منذ الهبَّة الشعبية في المجتمع العربي سنة 2021، شدّد الشاباك Shabak جمع

---

[47] هشام نفاع، "دعوات المدنيين المسلّحين للتحرك وإحداها من رئيس الحكومة الإسرائيلية، تعزّز نزعة الميليشيات التي ترفع رأسها،" ملحق المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، العدد 533، 2022/4/11، انظر: https://bit.ly/3taW5Vs

[48] مبادرات لتشكيل "ميليشيات مدنيّة" في النقب واللّد، موقع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2022/3/23.

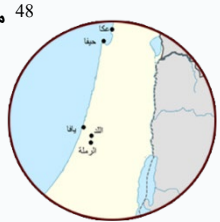

المعلومات الاستخبارية في المدن المختلطة، وخصوصاً في اللد وعكا، وزاد عدد عناصره الذين يركزون العمل الميداني، وبشكل خاص ضدّ الحراك الشبابي، الذي تعدّه الشرطة والشاباك أنه يقود نشاطاً قومياً تحريضياً.[49]

لكن، بمقابل ذلك، سُمح بانطلاق مسيرة الأعلام في مدينة اللد، يوم 2022/5/29، وذلك، بحماية الشرطة الإسرائيلية والوحدات التابعة لها، تحت حراسة أمنية مشددة. وقد نظمت المسيرة مجموعات من المتطرفين اليهود وما تسمى بـ"النواة التوراتية"، إذ رفعوا الأعلام الإسرائيلية، ورددوا الهتافات العنصرية، وجابوا شوارع عدة في اللد. ومن جهتها أكدت اللجنة الشعبية في اللد أن "بلدية اللد ومن يقودها قاموا بمشاركة المجموعات الإرهابية اليهودية بتنظيم مسيرة استفزازية في الأحياء العربية في مدينة اللد، رفعت فيها الأعلام الإسرائيلية وهتفت فيها هتافات تحريضية وعنصرية ضد الوجود العربي الفلسطيني في المدينة".[50] وما تزال حواجز الشرطة وعناصرها في أماكن مختلفة من المدينة، مع جولات بين الحين والآخر، وخصوصاً في الأحياء العربية.

وتعليقاً على الأمر، يقول المحامي المختص بشؤون القدس خالد زبارقة أن 80% من سكان البلدة القديمة في اللد ما زالوا فلسطينيين، لكن السلطات الإسرائيلية تهدف إلى جلب المزيد من المستوطنين والسيطرة على الأماكن العامة من خلال الاحتفالات اليهودية، ونشر الأعلام الإسرائيلية في جميع أنحاء المدينة، وتسيير دوريات الميليشيات في شوارع المدينة. إن "نواة التوراة" جلبت العشرات من عائلات المستوطنين إلى المنطقة بهدف كسب المعركة الديموجرافية، وقد وسعت السلطات الإسرائيلية "نواة التوراة" في اللد، حيث شيدت حيَّين يهوديَّين جديدَين، رمات إلياشيف وهبراشيم، وأقامت بؤر استيطانية في وسط الأحياء ذات الأغلبية الفلسطينية. كما ترى فداء شحادة العضو العربي في بلدية اللد، بأن تشكيل مثل هذه المليشيات يمثل امتداداً للجماعات الصهيونية التي ارتكبت مجازر فظيعة وخلفت ضحايا لا تحصى من الفلسطينيين إبان حرب سنة 1948 (النكبة). وإن تجنيد مئات المتطوعين في

---

[49] تحذير من "الميليشيات العسكريّة" في اللد: "أهداف إرهابيّة تستهدف وجودنا"، عرب 48، 2022/3/31، انظر: https://bit.ly/3zdVwOp

[50] تحت حماية الشرطة: مستوطنون ينظمون مسيرة أعلام في اللد، عرب 48، 2021/5/29، انظر: https://bit.ly/3mwXRg9

مجموعات الميليشيات خلال أوقات الطوارئ والاحتجاج والاضطرابات ينسجم مع العقلية الكولونيالية للصهيونية الدينية، التي ترى ضرورة إنشاء دولة يهودية حصرية في كل فلسطين التاريخية.[51]

في المحصلة، يمكن القول: إن مدينة اللد المحتلة، هي واحدة من مدن وبلدات وقرى فلسطين، عاشت وما تزال، على وقع عمليات قمع وتضييق يومية، بأشكال مختلفة تبدأ بالتسلسل، من تضييق وإفقار ممنهج للأقلية الفلسطينية في أحياء هامشية بالنسبة للسلطات المحلية فيها، يتبعها إجرام منظم ينهك أفرادها، وصولاً إلى ما يسمى إسرائيلياً بالتهويد، من خلال مشاريع صهيونية مختلفة، تضطلع بتنفيذها توليفة غير رسمية، في مقدمتها "النواة التوراتية"، من خلال أدوات ذات طابع اقتصادي، حيث وظفتها دولة الكيان الصهيوني من أجل خصخصة الأنشطة الاستيطانية، إلى أن وصل الأمر إلى خصخصة العنف المنظم ضدّ العرب الفلسطينيين في مدن الساحل، وبشكل أكثر حدة في مدينة اللد.

الخاتمة:

لا يمكن اعتبار مشروع "النواة التوراتية" في أراضي الـ 48، وفي المدن الساحلية بشكل خاص، في ضوء المعلومات والوقائع التي توفرت للدراسة، بأي حال، أنه مشروع عفوي أو فوضوي، أو يتبع إلى فئة اجتماعية منعزلة، بل إنه يمثل أداة من أدوات الحكومة الصهيونية التي توظفها، لكن بشكل غير صريح، لاستكمال تنفيذ مشروعها الكولونيالي الإحلالي في ما تبقى من أراضٍ ومدن فلسطينية داخل الخط الأخضر، وذلك، عن طريق استلام راية "النشاط الاستيطاني" وبمساندة من أشقائه في تيار الصهيونية الدينية في الضفة الغربية. حيث عمد الكيان الصهيوني منذ أواخر سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين إلى خصخصة مختلف أوجه النشاط الإنساني، من المجال الاقتصادي والاجتماعي وصولاً

[51] Armed Jewish militias: Israel's weapon to uproot Palestinians from Lod, Middle East Eye, 26/3/2022, https://www.middleeasteye.net/news/israel-palestine-lod-jewish-militias-uproot

إلى خصخصة الاستيطان، إذ تلعب "النواة التوراتية" في مدن الساحل داخل الخط الأخضر، وفي مدينة اللد تحديداً دوراً بالغ الخطورة، وذلك، منذ هبَّة أيار/ مايو 2021 بشكل أكثر كثافة وعدوانية، حيث سُخرت كافة الإمكانيات والوسائل من جانب السلطات الإسرائيلية داخل المدينة وخارجها، من أجل خدمة وحماية ودعم نشاط النواة هناك، من موازنات مالية، وتوفير كافة أسباب الاستقرار في اللد من سكن وتعليم وخدمات اجتماعية ترفيهية، حتى وصل الأمر إلى توفير الحماية الشخصية والقانونية، والدعم اللوجيستي لعناصر "النواة التوراتية" في إطار ممارسة دورها الرئيسي باستخدام السلاح والعنف ضدّ الأقلية الفلسطينية في اللد، في سبيل تخليص المدينة من الوجود والتاريخ العربي فيها، ومن ثم هيمنة اليهود الصهاينة عليها بشكل كلي.

بعبارة موجزة، يمكن وصف دور "النواة التوراتية" في مدن الساحل، بأنه يمثل حلقة خطيرة في مسلسل عمليات التطهير العرقي ضدّ الأقلية الفلسطينية، التي كانت قد بدأتها العصابات الصهيونية وحكومات دولة الكيان الصهيوني إبان شروعها في استيطان أرض فلسطين التاريخية، منذ أوائل القرن العشرين مروراً بـ"النكبة"، حتى يومنا هذا، لكن يتم التنفيذ هذه المرة بشكل غير مباشر، تحت غطاء فصل النشاط الاستيطاني إلى حدٍّ ما عن القرارات الحكومية من خلال سياسة الخصخصة، وضمن شعار التطوير والتحسين.